



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر -
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



تنظم الملتقى الوطني حول:

إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المزمع انعقاده: يومي 29 و30 أكتوبر 2017.

موسومة بـ: ورقة بحثية مقدمة قصد المشاركة في فعاليات الملتقى

أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
على ضوء الإصلاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية

المحور المستهدف في الملتقى: المحور الخامس الموسوم بـ: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الباحث الأول: الباحث الثاني:

الاسم واللقب: د/يزيد تفرات الاسم واللقب: أ/حمادي عفاف

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر "ب" الدرجة العلمية: التسجيل الثالث في طور الدكتوراه LMD بجامعة
خنشلة

مكان العمل: جامعة أم البواقي- الجزائر- التخصص العام: مالية وتسيير المؤسسات (مسجلة في طور الدكتوراه)

تخصص : محاسبة الوظيفة: أستاذة التعليم الثانوي مثبتة تخصص علوم اقتصادية

البريد الإلكتروني: yazidtagaret400504@gmail.com البريد الإلكتروني: hammadi.afaf@yahoo.fr

الهاتف الخليوي: 0665104528 الهاتف الخليوي: 06.97.74.16.39

الباحث الثالث:

الاسم واللقب: أ/فطيمة نسمن

التخصص العام: مالية وتسيير المؤسسات (مسجلة في طور الدكتوراه LMD التسجيل الثالث بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عباس لغرور خنشلة).

الوظيفة ومكان العمل: أستاذة متعاقدة بجامعة مستغانم + رئيسة مكتب مراقبة التقييمات بالمديرية الفرعية للمراقبة الجبائية بالضرائب لولاية مستغانم

الملخص:

تهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى توضيح أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ونظرا للدور الهام الذي يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية ومالية ومصرفية وضريبية وغيرها من الإصلاحات الأخرى، وكما حضي الجانب المحاسبي بإصلاحات في سنة 2007 وتجسيد هذه الإصلاحات في سنة 2010، وهذه الإصلاحات اعتمدت بشكل جذري على المعايير المحاسبية الدولية ومحالة تقريب الممارسات المحاسبية والمالية وفقا لما هو معمول به في الكثير من الدول، ولأهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فجاء الإصلاح المحاسبي في الجزائر المستوحى من معايير المحاسبة الدولية بمجموعة من المفاهيم تساهم في تقييم الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال توضيح نقاط الضعف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية ونقاط القوة لتعزيزها وتطويرها، ومن التوصيات التي خرجنا بها أنه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسيد الإدارة المالية بالتنسيق مع مصلحة المحاسبة تهتم بدراسة الحالة المالية للمؤسسة والعمل على تطبيق الأدوات الحديثة في الإدارة المالية بالاعتماد على مخرجات المحاسبة المالية المبسطة، والاستفادة من التجارب الدولية الخاصة بالإدارة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الإصلاح المحاسبي، معايير المحاسبة الدولية، تقييم الأداء المالي.

Résumé:

Dans ce document, nous visons à clarifier l'importance de l'application des normes comptables internationales dans l'évaluation de la performance financière des petites et moyennes entreprises en Algérie. Compte tenu du rôle important joué par le secteur des PME dans les aspects économiques et sociaux, l'Algérie a entrepris des réformes économiques, financières, bancaires, fiscales et autres. L'aspect comptable a été réformé en 2007 et reflète ces réformes en 2010, Ces réformes reposent radicalement sur les normes comptables internationales, la convergence des pratiques comptables et financières pratiquées dans de nombreux pays et l'importance d'évaluer le rendement financier des PME. La réforme comptable en Algérie, inspirée des normes comptables internationales, comporte un ensemble de concepts qui contribuent à l'évaluation de la situation financière Pour les institutions économiques en précisant les faiblesses pour prendre des mesures correctives et des forces pour les renforcer et les développer, L'une des recommandations que nous avons faites est que les petites et moyennes entreprises doivent refléter la gestion financière en coordination avec le service de la comptabilité. Elle s'intéresse à la situation financière de l'institution et travaille à l'application d'outils modernes de gestion financière basés sur des résultats simples de comptabilité financière et bénéficiant de l'expérience internationale de la gestion financière des petites et moyennes entreprises.

Mots clés: Petites et moyennes entreprises, réformes comptables, normes comptables internationales, évaluation du r Performance financier.

المقدمة:

لقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال المخطط المحاسبي الفرنسي (PCG) واستمر العمل به قرابة 12 سنة وبعد ذلك تم العدول عنه واستخدام مخطط محاسبي وطني يتماشى مع الاتجاه الاقتصاد المتبع وهو الاقتصاد الموجه، ومع تلاشي هذا الاتجاه أصبح مسار اقتصاد موحد وهو اقتصاد السوق، إذ أضحت الأهمية بمكان على الجزائر التأقلم والتفاعل والاستجابة لمقتضيات العولمة المحاسبية، وهذا نتيجة المفاوضات الجارية آنذاك في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وكذلك بسبب الانفتاح على العالم الخارجي فيما يخص فتح الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما في قطاع المحروقات، كما تم الاهتمام بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا بعد الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية واستحداث وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 وصدور قوانين إنشاء وتنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991 وبعدها القانون التوجيهي الخاص بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، إذ أنه تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من عدة عراقيل سببت في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها مشكلة التمويل، رغم التحفيزات المالية والضريبية التي قدمتها الدولة لهذا النوع من المؤسسات إلا أنها لا تزال تعاني من مشاكل عدة، وأهم هذه المشاكل ضعف الأداء المالي والمحاسبي، لذا خصص لها أثناء الإصلاح المحاسبي في سنة 2007 المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية (IAS- IFRS) حيز معتبر، وتم استحداث محاسبة خاصة لهذه المؤسسات سميت بالمحاسبة المالية المبسطة نظرا للعمليات الاقتصادية والمالية التي ينبغي تسجيلها محاسبيا والتي هي محدودة بالمقارنة بالعمليات التي تقوم بها المؤسسات الكبرى، وفيما يلي تتبادر إلى أذهننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

الإشكالية الرئيسية للدراسة:

✓ كيف يمكن تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على ضوء الإصلاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية؟

الأسئلة الفرعية للدراسة:

01. من خلال الإشكالية الرئيسية السابقة، ومحاولة منا للإمام بجوانب الموضوع عمقنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:
ما واقع إنشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وأثر ذلك على تفعيل التنمية الاقتصادية؟
02. ما واقع تطبيق نظام المحاسبة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تبني معايير المحاسبة الدولية؟
03. ما هي الأدوات المستخدمة في تحديد نقاط الضعف والقوة وتشخيص الوضع المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاح المحاسبي وعلى ضوء معايير المحاسبة الدولية؟

الفرضيات للدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية قام الباحثين بصياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

1 الفرضية الرئيسية للدراسة:

▪ يعد الإصلاح المحاسبي في الجزائر واعتماد على معايير المحاسبة الدولية آلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

2 الفرضيات الفرعية للدراسة:

01. قامت الجزائر بإصدار بالاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبذل جهود معتبرة لزيادة عددها من خلال الدعم المتواصل لتطوير هذا القطاع الإستراتيجي لما له أثر بالغ الأهمية في تفعيل التنمية الاقتصادية.
02. أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطبق النظام المحاسبي المالي المبسط مع الأخذ بعين الاعتبار ما تم إصداره من معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
03. ساهم الإصلاح المحاسبي على ضوء المعايير المحاسبية الدولية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشخيص الوضع المالي من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الورقة البحثية في النقاط التالية الذكر:

- توضيح مفاهيم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) في ظل التشريع الجزائري، وتصنيفاتها من عدة زوايا؛
- توضيح الصعوبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل ترقية هذا القطاع؛
- تبيان الأسس النظرية للإصلاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية؛
- توضيح الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاح المحاسبي؛

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال ما يلي:

- أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، إذ يعد هذا القطاع بديل إستراتيجي ومن مصادر تنويع الدخل وتفعيل التنمية الاجتماعية؛
- الدور الفعال للإصلاح المحاسبي في الجزائر من خلال المفاهيم المحاسبية والمالية التي جاء بها واستنادا للمعايير المحاسبية الدولية التي لاقت اهتمام في العديد من الدول؛
- مساهم الإصلاح المحاسبي في تقديم معلومات للجهات ذوي العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المقرضين في اتخاذ قراراتهم التمويلية كالبنوك والمؤسسات الاقتصادية والموردين والدائنين الآخرين؛

منهج الدراسة:

للإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والإحاطة بجوانب الموضوع اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل الإجابة بقدر الإمكان على الإشكال الرئيسي والتساؤلات الفرعية حيث اعتمد الباحثين في الجانب النظري على تغطية الخلفية النظرية التي يتركز عليها البحث، ويتم ذلك من خلال التطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية والتشريعات الجزائرية في مجال البحث.

الدراسات السابقة:

قام الباحثين بالإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة المتمثلة في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحاسبة المالية المبسطة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكانت على النحو التالي:

1 للباحثان عمر عزراوي، أمال مهاوة بعنوان/ المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : فرصة وتحديد للدول النامية

(مع الإشارة إلى حالة الجزائر)، مقال علمي محكم منشور بمجلة الباحث، العدد الحادي عشر، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012. توصل الباحثان إلى أهم النتائج التي تتمثل في أن التوجه الدولي نحو تطبيق وتبني معايير الإبلاغ المالي أدى إلى وجوب الاستفادة من هذه التجربة الدولية في صياغة أسلوب محاسبة الخزينة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ بالحسبان خصوصية البلدان النامية والنسيج المؤسساتي الذي يعد أغلبية مؤسسات صغيرة ومتوسطة بنسبة 95%، وأهم التوصيات تتمثل في ضرورة علج جميع الدول الإسراع في وضع خطط مدروسة لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية وإنجاحها ومن ثم الاستفادة منها لتكنولوجيا الرقمية ميدانيا.

2 للباحثين: كويسي محمد وآخرون بعنوان/ واقعا لنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة

ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05 - 06 ماي 2013. كانت نتائج الدراسة تتمثل في أن النظام المحاسبي المالي قد خصص اهتماما بمحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال شرح التسجيلات المحاسبية لها و باعتبار هذه الأخيرة أساسا للتنمية الاقتصادية ومن بين التوصيات أهم التي خرجت بها الدراسة تتمثل في ضرورة تعديل وتحديث نظام المحاسبة المالية المبسط تماشيا مع التطورات التي تشهدها البيئة المحاسبية الدولية لاسيما الممارسات المحاسبية الخاصة بهذا النوع من المؤسسات.

3 للباحث سعيداني محمد السعيد بعنوان/ مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية : دراسة استبائية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص

محاسبة، جامعة بومرداس، 2014/2015. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار القواعد والأحكام التي جاء بها هذا النظام جديدة على بيئة هذه المؤسسات، حيث أحدثت تغييرا جذريا في الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة إضافة إلى معرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيق هذا النظام، خصوصا في ظل غياب سوق مالي يتم اللجوء إليه لتقييم عناصر القوائم المالية وفق القيمة العادلة لهذا النوع من المؤسسات، كما تعالج هذه الدراسة أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تفعيل نظام المعلومات المحاسبي وبالتالي الرفع من فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في هذه المؤسسات، كما تطرقت الدراسة إلى إمكانية تحديث النظام المحاسبي المالي مع معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الاستفادة من التجربة الدولية من اجل الارتقاء بمستوى أداءها خاصة في الجانب المحاسبي، كما تم التوصل إلى مجموعة من النتائج عن طريق الاستعانة بالاستبيان تقضي بضرورة تكثيف الدورات التكوينية، حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام، وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها.

4 للباحث لطرش فريد بعنوان/ متطلبات الإفصاح والقياس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظام المحاسبي المالي والإطار المحاسبي الدولي دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات، مقال علمي محكم منشور بمجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد الخامس

عشر، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، ديسمبر 2016. توصل الباحث إلى أهم النتائج

المتمثلة في أنالإطار المحاسبيالدولي المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقترح مجموعة من التبسيطات المتعلقة بالطرق المحاسبية على عكس ما تطرق له الإصلاح المحاسبي، أما فيما يخص أهم التوصيات تتمثل في ضرورة يشمل الإطار المحاسبي المبسط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدد محدود من القوائم المالية التمييزية تكو متوافقة مع متطلبات عدد محدود من المستعملين لاسيما إدارة الضرائب.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة: معظم الدراسات تطرقت إلى الحديث عن المحاسبة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التطرق إلى التسجيلات المحاسبية التي جاء بها الإصلاح المحاسبي ومدى توافقها مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، مع التطرق إلى مخرجات القوائم المالية التي ينبغي إعدادها وتقديمها لمستخدميها لاسيما أصحاب المشروع والدائنين (البنوك التجارية) عموما، إلا أن تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاح المحاسبي وعلى ضوء معايير الإبلاغ المالي الدولية لم تخصص لها حيز من الاهتمام.

تقسيمات الدراسة:

قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى ثلاث محاور على النحو التالي:

- المحور الأول: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثره على تفعيل التنمية الاقتصادية؛
- المحور الثاني: الإصلاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المحور الثالث: الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية.

المحور الأول: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال هذا المحور سنتطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها، بعد ذلك نتعرف على أهم الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات في الجزائر.

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من الصعب إيجاد تعريف موحد ينطبق على كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك لأن مفهوم هذه المؤسسات يتخلف من دولة إلى أخرى، ومنظما اقتصاديا لآخر. ويمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المادة الرابعة من هذا القانون التوجيهية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 بأنها "مؤسسات مستقلة، ذات طبيعة قانونية، مؤسسة إنتاج لخدمات تتميز بأنها تشغل من 01 إلى 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع الحصيلة السنوية 500 مليون دينار".¹

كما تعرف حسب التشريع الأمريكي على أنها "المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، حيث لا تسيطر على مجال العمل التي تنشط في نطاقه، كما تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من معيار رقم الأعمال وعدد العمال".² وعرفها البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أنها "تلك المشروعات التي يعمل بها ما بين 10 و50 عامل، أما أقل من 10 فهي مشروعات صغيرة الحجم".³

من التعاريف السابقة الذكر يرى الباحثين أن معظم المفاهيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تركز على معايير ثلاثة وهي رقم الأعمال وحجم العمالة والحصيلة السنوية للميزانية المالية، إلا أن التعريف الأمريكي يرى أنه هناك استقلالية في امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والممارسة الإدارية وركز على تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس حجم العمالة، وحتى التشريع الجزائري في تعريفه يأخذ تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجم العمالة وهذا ما تطرق له القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

02- تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التشريع الجزائري:

ويمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر انطلاقا من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستمد أساسا من القانون الأوروبي، وذلك وفقا للجدول أدناه:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التشريع الجزائري

نوع المؤسسات	حجم العمالة الموظفة	رقم الأعمال (المبيعات السنوية)	المجموع العام للميزانية المالية
المؤسسات الصغيرة	1-9	اقل من 40 مليون دج	اقل من 20 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	10-49	اقل من 400 مليون دج	اقل من 200 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	50-250	400 مليون-4 مليار دج	100 - 500 مليون دج

المصدر: رضوان موجاري، أثر التمويل على دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2009-2015)، مجلة العلوم

الإنسانية، العدد السابع، المجلد الرابع، الجزء الثاني، الصادرة عن جامعة أم البواقي، جوان 2017، ص 1218.

يرى الباحثين من الجدول السابق أنه تم تعديل القانون التوجيهي لسنة 2001، ووفقا للقانون التوجيهي الصادر في جانفي 2017 فإن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفقا لمعيار رقم الأعمال والمجموع العام للميزانية المالية، أما التصنيف حسب معيار العمالة بقي دون تعديل.

03- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وفيما يلي نتطرق على هذه الأهمية:

- تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على توظيف عمالة مكثفة، وتعمل على توزيع الدخل بعدالة واضحة بالمقارنة بالمؤسسات الكبرى، فهي تلعب دورا مهما في خلق فرص العمل للحد من ظاهرة الفقر، إذ أنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقبولة للعمال المنحصرين في الفقر والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل؛

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الجزائر، فهي تتميز بالتنوع في إنتاجها كثيفة العمالة بما يعكس وضعتها كالدول المنحثة قوة العمل وندرة رأس المال، وكلما توسعت نشاطات المشاركين في السوق الرسمية أصبحت أسعارها ملائمة لتأجور المنتجات التي تتعامل بها. هاتين كباقي صورته أفضل تكاليفها البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المؤسسات الكبرى؛⁴

- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية، حيث تشير الدراسات العلمية والعملية المتخصصة إلى أن عدد الاختراعات التي تحققت عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلاتها في المؤسسات الاقتصادية الكبرى؛

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر لإتاحة الفرص لجميع شرائح المجتمع ولجميع المناطق دون استثناء وتميز، ليكون لهم الدور الفعال والمؤثر بدرجة إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تعبئة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية، وبالتالي تسعى إلى تطوير السلوك الادخاري لدى الأفراد، وغيرها من مصادر التمويل الذاتي؛⁵

04- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أ/ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن الصيغ التمويلية التي توفرها المصارف الإسلامية لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمحور حول فكرة واحدة تقريباً هي أنتمش كلة عدم متوافر التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون مرجعيتها بغض النظر عن خصوصياتها التي تتميز بها هذ النوع من المؤسسات، إلا أن تخصيص غير العادل للتمويل في النظام المالي القائم على الفائدة، إذ هو صفتها الأخرى بأنها أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد حيث تحايذ ويالجهاو الثروة على غيرهم رغم ما يكون وراء ذلك من تبديد وضياح، أي من يمكن وصف الفائدة بأنها منمضل، فهو تعبير عن المفاضلة في الأثمان لصالح الأغنياء، والنتيجة أن المؤسسة الكبيرة تكون قادرة على الحصول على أموال أكثر بسعر أقل بسبب ارتفاع درجة تنافسها الائتماني، وببناء على ذلك فإنهم قادرون على لعب دور أكبر حجم مشروعاتهم، أو بسبب الارتفاع في قدرتهم الإنتاجية إنما يتحملون عبئاً أقل .

وعلى النقيض من ذلك، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة التي يمكن أن تكون أحياناً ذات إنتاجية أعظم بمقاييس مساهمة كل وحدة تمويل في الناتج الوطني، وذات إدارة إتمانية مساوية إذا ما قيست بقياس الشرف والاستقامة تحصل على مبالغ أقل نسبياً، فمن هنا يمكن القول بأن النظام المصرفي الإسلامي قد يكون كفيلاً بحل إشكالية تمويل هذ النوع من المؤسسات استناداً إلى مجموعة من المبادئ التي تصب في مصلحتها لتحقيق العدالة والتكافؤ الاجتماعي . ولا تملكها مجموعة من الصيغ التمويلية المتباينة فيما بينها، ولعلها بهذا التباين قد يتمكن من استيعاباً غلبة ظروفها البيئية التمويل، بما فيها تلك المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁶

ب/ التمويل التقليدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: يعتبر التمويل التقليدي في الجزائر أحد أهم مصادر التمويل للخارجيات التي تلجأ إليها المؤسسات وخصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل في الائتمانات المصرفية التي يثق بها البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص أصحاب المشاريع) بوضع تحت تصرفها مبلغاً من المال، أو تقديم متعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته، وذلك لقاء فائدة يحصل عليها البنك التجاري في الجزائر، وهنا يظهر جلياً أن وظيفة الائتمانات التي تقوم بها البنوك تحمل في ثناياها الكثير من المخاطر، لذلك فالضرورة تستدعي تبني سياسات وإستراتيجيات إتمانية لتنظيم عملية تقديم التسهيلات الائتمانية.⁷

ج/ التمويل عن طريق أسلوب رأس مال المخاطر كأسلوب حديث في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: يعتبر مفهوم مؤسسات رأس المال المخاطر جديداً في السوق الجزائرية، إذ يعتبر تاريخ وجودها ونشاطها في الجزائر حديثاً جداً . إن رأس المال المخاطر هو عبارة عن علاقة مالية في عمل الأعمال والمال بين شركات رأس المال في الجزائر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصاحب رأس المال المخاطر هو الطرف الممول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو المسثمر الذي يمتلك الفكرة والمشروع ولكنه يطلب التمويل، هذا الأسلوب التمويلي لا يقوم على تقديم النقد فحسب بل يشمل ما هو الحال في التمويل بالبنك كيقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشاركون بتمويل المشروع عندما نأيض من العائد ولأصلاً مبلغ، وبذلك فهو يخاطر بأمواله.⁸

د/ التمويل بالإيجار كآلية مستحدثة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: يمكن للتمويل بالإيجار أن يكتسب أهمية قصوى في تمويل الاقتصاد الوطني بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة خاصة، إذ يعتبر أداة فاعلة وذات مردودية بالنسبة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن أن تلخص أهميتها بالنسبة لهذه المؤسسات من خلال النقاط التالية الذكر:

- يساهم في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على أصول ثابتة مثل المعدات والآلات والتجهيزات الحديثة بالنظر إلى إمكانياتها المالية المحدودة وعدم القدرة على الاقتراض من البنوك التجارية؛

- يساعد على توسيع فروعها وأخطوط إنتاج جديدة لهذه المؤسسات وزيادة حجم أنشطتها ومنه فتح مناصب عمل جديدة؛

- يساعد التمويل على طريق الإيجار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من المخاطر التي تواجهها في ظل عدم توفر التمويل الخارجي وخاصة البنوك التي تفرض شروط قاسية ومنها مشاكل الضمانات.⁹

05- الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالعديد من الصعوبات نذكر منها على سبيل الحصر النقاط التالية:

أ/ مشكلة التسويق: يرتبط نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها على إدارة تسويق الخدمات والمنتجات، وكما يعد التسويق في الجزائر نظام معلوماتي حديث النشأة، حيث نجد عدم إدراج التسويق ضمن الاهتمامات في الإصلاحات المؤسسية، وعدم الاهتمام على التكنولوجيات الحديثة المرتبطة بتسويق المنتجات كأسلوب التسويق الإلكتروني أو استخدام الشبكة العنكبوتية في مجال ترويج وتسويق المنتجات والخدمات المعروضة؛

ب/ أزمة العقار: يعد العقار من أهم العقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إذ أن المستثمر الجزائري يواجه مشاكل في الحصول على مساحة أرضية لإقامة مشروعه داخل المناطق الصناعية المخصصة، وقد يعود المشكل إلى البيروقراطية التي تمارس على المستثمرين على حد تصريحات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي¹⁰؛

ج/ المشاكل الإدارية: تتسم الإدارة في البلاد النامية عموماً وفي الجزائر بشكل خاص بصورة سلبية كثيرة منشأها أن تعيق عملية التنمية، كالإجراء البيروقراطية وتعقيداتها وطول المدة التي تتعطل فيها القضاء الإدارية وكذا تعدد مراكز اتخاذ القرار بالإضافة إلى المظاهر الرشوة والحسوبية وعدم المبالاة، وتظهر هذه العقبات الإدارية مع بداية إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في حصولها على العقار أو على رخصة العمل. تتسبب اعتمادها ومزاوتها للنشاطات التي تعيقها إدارياً مما يعطل سير مصالحها بشكل مقبول، كل هذا يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتخبط في مشاكل غير مبررة لا تستطيع الصمود أمامها نتيجة ضعف قدراتها المالية والتنظيمية مما يدفع الكثير منها إلى التغيير النشاطاً والانسحاب من العملية الاقتصادية؛¹¹

هـ/ مشاكل التمويل ومنح الائتمان المصرفي: يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من صعوبات الحصول على التمويل الكافي وارتفاع تكاليف التمويل، وبعض الممارسات البيروقراطية والضغطات التي يعانيها هذا القطاع بخصوص الضمانات المقدمة للجهاز المصرفي المانح للقروض¹²، كما أن هذه المؤسسات يصعب عنها منح الضمانات للبنوك التجارية خاصة في المراحل الأولى للنشاط، وهذا ما يجعلها تعتمد بالأساس على مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي) أو قد تلجأ إلى التمويل العائلي في أغلب الأحيان أي الاعتماد على المدخرات العائلية في حالة ما إذا كانت شركات التضامن، ومشكلة التمويل لهذا القطاع يعتبر أولى المشاكل التي يعاني منها، على

الرغم من قلة وبساطة حجم رأس المال اللازم، وتكمن الصعوبات في عدم قدرة هذا القطاع في زيادة رأس المال، سواء عن طريق المدخرات الشخصية أو عن طريق الاستفادة من الائتمان المصرفي مقابل الضمانات اللازمة للبنوك والمؤسسات التمويلية، وحتى حصلت على الائتمان المصرفي قد يكون قصير الأجل لا يتجاوز دورة ماليتها، مقابل ضمانات صعبة التقديم، فالبنوك التقليدية خاصة في الدول النامية لا توجد لديها ثقافة تكييف القروض، خاصة إن كانوا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممنوحة مع احتياجات طالبيها وخصوصياتها ضعفاً للمال. وبالتالي مطالبة تلك البنوك برفع رؤوس أموالها الكبيرة، كذلك عدم امتلاكها لضمانات كافية في حين تستوجب البنوك تقديم ضمانات أكثر من قيمة القرض، وكذا احتياجاتها لقروض طويلة الأجل لتمويل تأسيسها مع فترة سماح كافية للانطلاق.¹³

المحور الثاني: محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمؤسسات في ظل الإصلاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية

سوف نتطرق في هذا المحور إلى الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية من حيث المفهوم والأهمية والأهداف ومقارنة الإصلاح المحاسبي في الجزائر الذي تم في سنة 2007 والشروع في تطبيق هذه الإصلاحات في مطلع 2010 مع معايير الإبلاغ المالي الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

01. معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في ظل العولمة التي تعيشها دول العالم، أصبح ضروري لا خيار التأقلم مع المستحقات الاقتصادية الدولية، ومن بين المستحقات الاقتصادية نجد معايير المحاسبة الدولية التي لاقت اهتمام واسع في الممارسات المحاسبية لكثير من دول العالم، نتيجة جودة المعايير والمعلومات المحاسبية المقدمة لذوي الحاجة لهذه المعلومات، وفيما يلي نتطرق إلى مفهوم معايير المحاسبة الدولية، وأهميتها والهدف من تطبيقها في المؤسسة.

أ/ مفهوم معايير المحاسبة الدولية: "المعايير المحاسبية تعبر عن أدوات قياسية محاسبية تستخدم مقياساً للإفصاح والقياس والتقييم المحاسبي، وهي تحظى بقبول عالمي من معظم أطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية".¹⁴

كما تعرف على أنها "المعايير الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تهدف إلى توحيد العمل المحاسبي لتوفير معلومات مفيدة إلى جميع مستخدميها لاتخاذ القرارات الرشيدة".¹⁵

ومن التعاريف السابقة الذكر يرى الباحثين أن معايير المحاسبة الدولية تعتبر أدوات قياس وإفصاح وعرض المعلومات المحاسبية، إذ تصدر هذه المعايير عن هيئات محاسبية تشترك فيها خبرات محاسبية عالية المستوى من جميع دول العالم، تصهر على جودة المعايير المحاسبية وتحسين جودة التقارير المالية من خلال السعي إلى ترقية العمل المحاسبي وتحديث المعايير المحاسبية بما يتوافق مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة، ليتسنى لمتخذ القرار توفر معلومات محاسبية ومالية غير مضللة يمكن الوثوق فيها عند اتخاذ القرار.

ب/ أهمية معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية الذكر:

- السماح بتكوين وتأهيل محاسبين للعمل في الأسواق المحلية والدولية؛
- السماح للمؤسسات المتوسطة الحجم بالدخول إلى الأسواق العالمية حيث تساعد تطبيق بعض الشركات الأوروبية للمعايير الدولية من الاستفادة من أسواق المال الأمريكية (خاصة بورصة نيويورك)،

علاوة على زيادة ثقة مستعملي القوائم المالية وبالتالى توفير فرص متكافئة لتحديد أسعار عادلة لأسهم الشركات وتوسيع إجراءات إدارتها وأجسامها لتمتلك الشركات كاتفي مختلفا لأسواق؛

- معالجة المعلومات المحاسبية هذا بالإضافة إلى القابلية البيانية المحاسبية للتقوم حسب الاحتياجات والتغيرات البيئية كتقريباً بأسعار؛¹⁶
- تحديد وقياس الأحدات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تحديد الطريقة المناسبة للقياس وإيضاح النتائج لقياسها وإيضاحها لقياسها باستخدام القوائم المالية لاتخاذ القرار المناسب.¹⁷
- ج/ أهداف معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أهداف معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك وفقاً منصعليها الهدف الرسمى لدراسة لجنة معايير المحاسبة الدولية والذي تمت الموافقة عليه في العام 1992 فيما يلي:
 - صياغة ونشر المعايير المحاسبية الدولية التي ينبغي مراعاتها والالتزام بها عند إعداد وعرض القوائم المالية وبما يحقق المصلحة العامة وكذلك لقبولها للمعايير دولياً؛
 - العمل على التحسين والتنسيق وتوافق التعليمات والمعايير المحاسبية وكذلك الإجراءات المتعلقة بعرض البيانات المالية؛
 - كما يهدف تبني معايير المحاسبة الدولية أتموياً بالإضافة إلى الإفصاح عن المعايير ليكون لها أثر كبير وذلك بمرور الوقت، فسوف تتحسن نوعية القوائم المالية وتكون أكثر قابلية للمقارنة، وهذا بدوره يعزز الثقة في المعايير ويزيد من فوائدها على المستوى الدولي.¹⁸

02. تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية:

جاء الإصلاح المحاسبي في الجزائر بمجموعة من المفاهيم والأفكار المحاسبية والمالية كانت لها أثر بالغ على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبحت المعلومة المالية تساعد المحللين الماليين على تحليل القوائم المالية وذلك بالاعتماد على المعلومات المالية المنشورة وباعتبار أن القيمة العادلة لها مزايا تتمثل في توضيح بنود القوائم المالية بالقيم الحقيقية، بالإضافة إلى بعض المفاهيم الأخرى التي ساهمت في تقييم الحالة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشخيص الوضع المالي، وفيما يلي نقوم بالتطرق إلى محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاح المحاسبي وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأدوات المستخدمة في التقييم في ظل النظام المحاسبي المالي.

أ/ المحاسبة المبسطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض الشروط كما أعمالو عدد العمال وطبيعة النشاط الواحد من طرف وزارة المالية لنظام المحاسبة المالية المبسطة والذي يعرف بمحاسبة الخزينة، وترتكز هذه المحاسبة على إعداد سجل للأموال يعرف بـ دفتر الخزينة ويتم على مستواه إبراز التدفقات سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية، يمكن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها خلال سنتين ماليتين.¹⁹

والجدول أدناه يوضح المؤسسات الصغيرة المعنية بمسك المحاسبة المالية المبسطة.

ب/ مقارنة النصوص التنظيمية للإصلاح المحاسبي ومعايير الإبلاغ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد دخلت نظام المحاسبة المالية المحييز التطبيق سنة 2010 أما معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فصدرت المعيار سنة 2009 والتطبيق كان في منتصف سنة 2009 ومعرفة مدتها تتطابق بالقانون 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالى مع معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقوم بإجراء مقارنة بينهما من حيث تاريخ الصدور وتاريخ التطبيق، مضمون القوائم المالية وأنواعها أي إبراز أوجه الاختلاف والتشابه بينهما.

الجدول رقم (02): مقارنة الإصلاحات المحاسبية وتطبيقها ومعايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطبيقها

IFRS/ PME	الإصلاح المحاسبي	الإصدار والتطبيق الميداني
جويلية 2009	القانون 07-11 الصادر في 2007/11/25	تاريخ الإصدار
جويلية 2009	2010/01/01	تاريخ التجسيد الميداني

المصدر: بوهرينفتيحة، بوشويطابتسام، دراسة تكيف النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة

ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05 - 06 ماي 2013، ص 10. بتصرف.

المحور الثالث: الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاح المحاسبي ومعايير المحاسبة

الدولية

تمثل الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء المالي لهذه المؤسسات في القوائم المالية كمدخلات، واستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، وفيما يلي نتطرق إلى ماهية الأداء المالي، والقوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاح المحاسبي، كما نتطرق إلى النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي كأدوات تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

01. ماهية الأداء المالي:

سوف نتكلم في هذا العنصر عن مفهوم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمية تقييم الأداء المالي لهذا النوع من المؤسسات.

أ/ مفهوم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نعني به "تقديم حكم وقيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحددة (إدارة المؤسسة ومدى إشباعها عن فاعوليتها وأطرافها المختلفة)، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه من ثم تحقيق الأهداف المعرفة مستويا لفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة".²⁰

كما يعرف الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة، ومدى قدرتها على إنشاء القيمة من خلالها لاعتداد علماء الميزانيات، جدول الحسابات، النتائج، النتائج، الجدول والملحقة، الخ، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالمؤسسة".²¹

ومن التعاريف السابقة الذكر يرى الباحثين أن الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في قياس وتقييم نتائج المؤسسة من تشخيص الحالة المالية والصحة المالية، ومدى قدرتها على تحقيق القيمة والوقوف على الأنشطة التي تستهلك القيمة والأنشطة التي تضيف قيمة، أي تحديد نقاط الضعف والقوة، من خلال معايير موضوعية مسبقا وانطلاقا من تحليل القوائم المالية التي هي مخرجات لنظام المحاسبة المالية المبسط.

ب/ أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

- متابعة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح من خلال تحديد المعوقات وتبني أساليبها، واقتراح إجراءات التصحيحية وترشيدها باستخدامات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للشركاء والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة؛
- الكشف عن العناصر الحقيقية ووضعها في مواقع أكثر إنتاجية بالنسبة للعناصر الإنتاجية، وتحديد العناصر التي تحتاج إلى دعم وتطوير، ومن ثم الوصول إلى الأداء الجيد عن طريق الاستغناء عن العناصر الغير كفئة؛
- تظهر عملية تقييم الأداء المالي، من خلال التطور الذي يحققه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسيرتها نحو الأفضل ونحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنيًا ومكانيًا؛
- تكمن أهمية الأداء المالي بالنسبة للعوامل البيئية الخارجية، حيث أن
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأداء المالي العالي، تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتحديات البيئية الجديدة، وكذا تتعرض لضغوط أقل من أصحاب المصالح الحقوق، وهذا مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخرى ذات الأداء المالي الضعيف.²²

02. الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية

تتمثل الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القوائم المالية والنسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، وفيما يلي نقوم بالتطرق إلى مخرجات نظام المحاسبة المالية المبسط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

أ/ مخرجات نظام المحاسبة المالية المبسط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل المخرجات في الميزانية المالية وجدول حساب النتيجة وقائمة التدفقات النقدية، وفيما يلي نقوم بتحديد مفهوم هذه القوائم:

■ **الميزانية المالية:** هي كشف ملخص لأصول المؤسسة وخصومها مساهمين عند تاريخ إغلاق الحسابات المحاسبية فتقدم وجود المؤسسة والتزاماته، وتشمل معطيات السنة المالية الجارية وأرصدة حسابات السنة المالية الماضية، كما يجب أن يبرز عرض الميزانية التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية والخصوم الجارية وغير الجارية؛

■ **جدول حساب النتيجة:** هو كشف ملخص لأعباء والتواتج المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية دون الأخذ في الحسابات تاريخاً لتحصيلها والسحب، ويكشف من خلال الفرق النتيجة الصافية للسنة المالية ربحاً وخسارة؛

■ **جدول تدفقات الخزينة:** الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً للتقييم من قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها، ويعطي صورة صادقة عند خلوها من وجود الأموال المالية الحاصلة أثناء الدورة المحاسبية والمعلومات التي تخص استخداماتها.²³

ب/ **النسب المالية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** سوف نتعرض إلى أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن بعض النسب لا يمكن استخدامها نظر لنقص بعض المعطيات المالية، وفي الجداول التالية نوضح أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي وتتمثل هذه النسب في نسب الربحية ونسب الهيكل التمويلي بالإضافة

إلى نسب النشاط، والجدير بالذكر أن النسبة المالية لكي يكون لها معني في التحليل المالي ينبغي أن تكون هناك علاقة بين متغيرين على الأقل أحدهما يمثل بسط النسبة المالية والآخر يمثل مقام النسبة المالية، وقد يقوم المحلل المالي بمقارنة هذه النسب بنسب مالية في سنوات سابقة وهذا ما يسمى بالتحليل المالي الأفقي، وقد تكون المقارنة بنسب معيارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شريطة أن تكون في نفس القطاع أو ما يطلق عليه بالتحليل المالي العمودي:

■ **نسب الربحية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يتم توضيح هذه النسب وطريقة حسابها من خلال الجدول أدناه، وتمثل في (نسبة العائد على الأموال الخاصة و العائد على مجموع الأصول و مضاعف الأموال الخاصة و هامش الربح) والملاحظ أن هذه البنود يمكن تواجدها في القوائم المالية المستخلصة من نظام المحاسبة المالية المبسط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (03): نسب الربحية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اسم النسبة	كيفية حسابها
العائد على الأموال الخاصة	نتيجة السنة المالية بعد الضريبة / الأموال الخاصة
العائد على مجموع الأصول	نتيجة السنة المالية بعد الضريبة / المجموع العام للأصول
مضاعف الأموال الخاصة	المجموع العام للأصول / الأموال الخاصة
هامش الربح	نتيجة السنة المالية بعد الضريبة / رقم الأعمال خارج الرسم

المصدر: كروميآسبة، تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية دراسة تطبيقية خلال الفترة (2005 – 2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الخامس، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، جوان 2016، ص 136. بتصرف.

■ **نسب المقدرة على تسديد المديونية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

الجدول أدناه يوضح نسب القدرة على تسديد المديونية وأثرها على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتمثل هذه النسب في نسبة السيولة العامة التي تتركز على العناصر القصيرة الأجل في ميزانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي الأصول الجارية والخصوم الجارية، ثم نسبة السيولة السريعة التي يعتمد في حسابها على بند الأصول الجارية خارج المخزونات وبند الديون قصيرة الأجل، أما نسبة السيولة الآنية (الفورية) تأخذ بالحسبان بند النقدية في جانب الأصول وبند الديون قصيرة الأجل في جانب الخصوم، وفي الأخير نسبة سيولة الأصول المتداولة أي مقدار الأصول الجارية إلى رقم الأعمال خارج الرسم.

الجدول رقم (04): نسب القدرة على تسديد المديونية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اسم النسبة	كيفية حسابها
نسبة السيولة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية خارج المخزون السلعي / الخصوم الجارية
السيولة الآنية (الفورية)	الخزينة الموجبة / الخصوم الجارية
نسبة سيولة الأصول المتداولة	الأصول الجارية / رقم الأعمال خارج الرسم

المصدر: طلال الكسار، دور مؤشر اتالنسبالماليةفيتقويماالأداء والتنبؤبالفشلالماليللشركات، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الثامن، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2012، ص 13. بتصرف.

■ **نسب النشاط لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تتمثل هذه النسب في معدل دوران المخزون ومعدل فترة التحصيل بالإضافة معدل دوران حسابات الزبائن وما شبهها التي تتركز على بند الزبائن والأوراق التجارية المدينة (سندات واجب تحصيلها) ومتوسط رقم الأعمال خارج الرسم اليومي، وكذلك معدل دوران الأصول غير جارية ومعدل فترات تصريف وتسويق المبيعات التي يتركز على بند متوسط المخزون السلعي (المنتجات والسلع أو الخدمات) بالإضافة إلى متوسط رقم الأعمال الصافي اليومي، ويمكن تبيان كيفية حساب هذه النسب في الجدول أدناه.

الجدول رقم (05): نسب النشاط لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اسم النسبة	كيفية حسابها
معدل دوران المخزون	كلفة المبيعات / متوسط المخزون السلعي
معدل فترة التحصيل	متوسط رقم الأعمال خارج الرسم اليومي / متوسط المخزون السلعي
معدل دوران حسابات الزبائن وما شبهها	الزبائن و سندات واجب تحصيلها / متوسط رقم الأعمال خارج الرسم اليومي
دوران الأصول غير جارية	الأصول غير الجارية / متوسط رقم الأعمال خارج الرسم اليومي
معدل فترات تصريف وتسويق المبيعات	متوسط المخزون السلعي / متوسط رقم الأعمال خارج الرسم اليومي

المصدر: عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 86-90. بتصرف.

■ **نسب تحليل جدول حساب النتيجة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

قد يستخدم المحلل المالي أو المدير المالي مجموعة من النسب لتحليل جدول حساب النتيجة ويعتمد في ذلك على الأرصدة الوسيطة لجدول حساب النتيجة بنوعيه (جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة وجدول حساب النتيجة حسب الوظيفة)، إلا أن إعداد جدول حساب النتيجة حسب الوظيفة ينبغي على مصالح المحاسبة والمالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسيد نظام المحاسبة التحليلية المبسط للحصول على تويب التكاليف حسب الوظائف التي تقوم بها المؤسسة، وفيما يلي نقوم بعض نسب تحليل جدول حساب النتيجة من خلال الجدول أدناه

الجدول رقم (06): نسب تحليل جدول حساب النتيجة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اسم النسبة	كيفية حسابها
نسبة هامش الربح الإجمالي	هامش الربح الإجمالي / رقم الأعمال خارج الرسم
نسبة القيمة المضافة للاستغلال	القيمة المضافة للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم
نسبة إجمالي فائض الاستغلال	إجمالي فائض الاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم
نسبة النتيجة الوظيفية	النتيجة الوظيفية / رقم الأعمال خارج الرسم
نسبة النتيجة العادية قبل الضريبة	النتيجة العادية قبل الضريبة / رقم الأعمال خارج الرسم

نسبة نتيجة السنة المالية الصافية	نتيجة السنة المالية الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم
نسبة مصاريف المستخدمين	مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال خارج الرسم

المصدر: شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 161. بتصرف.

يتضح مما سبق أن معظم النسب المالية التي يتم حسابها تعتمد على مخرجات النظام المحاسبي أي القوائم المالية لاسيما الميزانية المالية وجدول حساب النتيجة بنوعه (حسب الطبيعة وحسب الوظيفة)، كما يمكن للمحلل المالي أن يقوم بتقييم الأداء المالي عن طريق استخدام نسب تحليل قائمة تدفقات الخزينة أي التدفقات النقدية، مع العلم أنه هناك نسب مالية مشتقة من تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية ونسب مالية ناتجة عن الأنشطة المالية، ويمكن كذلك حساب النسب المالية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية، إلا أنه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تستخدم هذه القائمة في تبيان قدرة المؤسسة في توليد النقدية وما في حكمها، مع غياب بعض البنود المالية باعتبار أن الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها هذه المؤسسات محدودة على عكس المؤسسات الكبيرة الحجم.

الخاتمة:

إن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء تزامناً مع الإصلاح المحاسبي في الجزائر، وكذلك تزامناً مع إصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث هذه المعايير والتنسيق مع نظام المحاسبة المالية ساهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي نقوم بعرض أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها من خلال هذه الورقة البحثية:

1- نتائج الدراسة:

تمثل نتائج الدراسة فيما يلي:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إستراتيجية اقتصادية تساهم بالنهوض باقتصاديات الدول من خلال الأثر الهام على امتصاص اليد العاملة العاطلة عن العمل؛
- تم الاهتمام من طرف السلطات الجزائرية بتشجيع المستثمرين بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم تسهيلات قانونية ورفع الحواجز في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن آخر قانون تم إصداره في سنة 2017 يسعى إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مجموعة الصعوبات لاسيما الصعوبات المالية، أي مشاكل التمويل حيث أضحى الملجأ الوحيد لهذه المؤسسات البنوك العمومية وما أثر سلباً في إمكانية الحصول على مصادر التمويل اللازمة نتيجة القيود المفروضة في منح الائتمان المصرفي والضمانات المحففة التي تفرض على أصحاب هذه المؤسسات؛
- قامت السلطات الجزائرية بإصدار نظام محاسبي مالي مبسط في طيات الإصلاح المحاسبي الذي شرع فيه سنة 2010، وخصص له حيز من الاهتمام، إذ أن الكثير من المؤسسات الصغيرة تعد مؤسسات عائلية يمكنها الاستفادة من تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسط؛
- توجد بعض النقائص في المعلومات المحاسبية المحتواة في مخرجات النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى قلة إمكانية تقييم بعض الجوانب المالية والمحاسبية وتطوراتها بالمقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الكبيرة؛

- غياب مصالح ومديرية مالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على تشخيص الوضعية المالية والبحث عن مصادر التمويل اللازمة واقتراح حلول للمشاكل المالية والإدارية والمحاسبية التي تعاني منها هذه المؤسسات.

02- اقتراحات الدراسة:

تتمثل اقتراحات الدراسة فيما يلي:

- العمل على حل مشاكل التمويل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخفيف الضغط من قبل البنوك العمومية في منح الائتمان المصرفي (من حيث إعادة النظر في مسألة الضمانات المقدمة أو تكلفة القروض)؛
- ضرورة اكتساب خبرة من التجارب الدولية الرائدة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإدارة والتمويل والمرافقة المستدامة، وإقامة تعاون دولي في مجال الشراكة في هذا القطاع واقتباس التكنولوجيات الحديثة في مجالات متعددة (التسويق، الإنتاج؛ التسيير، الابتكار... الخ)؛
- العمل على تفعيل بورصة الأسواق المالية وفتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التقييد في هذه البورصة، مع إصدار لوائح وقوانين تنظيم وتسيير جديدة أو معدلة لهذه البورصة من قبل الحكومة الجزائرية؛
- العمل على تكوين ورسكلة الإطارات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرض التطبيق الجيد لفحوى القانون الخاص بالنظام المحاسبي المالي لاسيما الأحكام المشتركة وطرق التقييم المحاسبي والعرض والإفصاح؛
- العمل على فتح تخصصات جديدة متعلقة بالإدارة المالية والمحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المعاهد والمدارس المتخصصة والجامعات لضمان تكوين جيد لإطارات متخصصة في الميدان، مع ضرورة اشتراك الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في التوظيف وضمان تربيصات مهنية تساعد المتكون في أداء عمله بعد نهاية التكوين؛
- ضرورة تنظيم ورشات عمل ودورات تدريبية تتعلق بالمجال المحاسبي والمالي والإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبادل الخبرات العلمية والعملية بين الأكاديميين والمهنيين، ولعلا جامعة الوادي من أولى الجامعات التي بادرت بتنظيم نشاط علمي وطني متعلق بمحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2013.

قائمة المراجع والمصادر المعتمدة:

- ¹ أحسنجميلة، عامر عامر أحمد، خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التمييز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، العدد الثاني، الصادرة عن مخبر الديناميكية الاقتصادية الكلية والتغيرات الهيكلية، جامعة مستغانم، مارس 2015، ص 240.
- ² مسعود بن جواد، حمزة طيوان، خيارات تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد الثاني، الصادرة عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميله، مارس 2017، ص 161.
- ³ العلواني عديلة، دور تحفيز الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة تاريخ العلوم، العدد الثامن، الجزء الأول، الصادرة عن جامعة الخلفة، جوان 2017، ص 201.
- ⁴ شاهد إلياس، دفرور عبد المنعم، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للدهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتقليص من البطالة في الدول العربية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد الثاني، الصادرة عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميله، مارس 2017، ص 24.
- ⁵ عمر الشريف، العياشي زرزار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد العاشر، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، ديسمبر 2013، ص 64.
- ⁶ عصام بوزيد، قدي عبد المجيد، واقع توجه البنوك الإسلامية نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة الباحث، العدد الخامس عشر، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، مارس 2015، ص 217.
- ⁷ عمران عبد الحليم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص الإستراتيجية، جامعة المسيلة، السنة الجامعية: 2006/2007، ص 14.

⁸ أحمد أمين سعد الله، شركات رأس المال لمخاطر وصناديق الاستثمار الخاص ودورها التمويلي مع دراسة حالة الجزائر، مجلة الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد الثامن، المجلد الرابع، الصادرة عن مخبر الإصلاحات الاقتصادية والتنمية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2010، ص ص 42-43.

⁹ قطاف ليلي، بوسعدة سعيدة، الائتمان الإيجاري كطريقة حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدراة تطبيقية لمؤسسة BCR بسطيف، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، أيام 25 - 28 ماي 2003، ص 08.

¹⁰ ياسين العايب، حوكمة أداء العناقيد المكونة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، الصادرة عن مخبر المحاسبة والمالية والحماية والتأمين، جامعة أم البواقي، جوان 2017، ص ص 732 - 733.

¹¹ قريشي محمد الصغير، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجنوب الجزائري خلال الفترة (2011 - 2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة ورقلة، السنة الجامعية: 2012/2013، ص 165.

¹² حسين يحيى، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، السنة الجامعية: 2012/2013، ص 51.

¹³ سليمان ناصر، حسن عواطف، الاقتصاد الإسلامي قراءة مفاهيمية تأصيلية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، الصادرة عن جامعة غرداية، 2011، ص ص 188-190.

¹⁴ ناظم شعلان جبار، أهمية التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والمحلية ومدى جاهزية البيئة العراقية للتطبيق دراسة مقارنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية، العدد 03، المجلد 18، الصادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2016، ص 234.

¹⁵ محمد إبراهيم علي، تحليل ومناقشة المداخل الإستراتيجية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية "مدخل مقترح"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، الصادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2017، ص 361. بتصرف.

¹⁶ بن ثابت علي، سولم صلاح الدين، دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الأول، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريش، 2013، ص 101. بتصرف.

¹⁷ عدلي زهير عمر الحلو، مدان التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الاعتراف والقياس" (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 24. بتصرف.

¹⁸ هانيا سحر إبراهيم منسلمان، مدان التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمعايير المحاسبة الدولية رقم (21) "آثار التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية" (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص ص 27-28. بتصرف.

¹⁹ شعباني مجيد، سعيداني محمد السعيد، معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأكاديمي والمهني السنوي الخامس حول "المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة"، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة القاهرة، مصر، يومي 27 و28 سبتمبر 2014، ص 09.

²⁰ دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد الرابع، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2006، ص 41. بتصرف.

²¹ دادن عبد الوهاب، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006 – 2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد الثاني، المجلد السابع، الصادرة عن جامعة غرداية، 2014، ص 25.

²² شنينعبد النور، زقون محمد، دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة - دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة (2000 – 2013)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الأول، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتنسيق مع مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة ورقلة، 2015، ص 243. بتصرف.

²³ تجاني محمد العيد، عادل رضوان، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05 – 06 ماي 2013، ص 05.